



The Effectiveness of Foreign Reserves as a Monetary Tool for Absorbing Inflation in Iraq for the Period (2004–2024)

Muhannad khamis Abd

University of Fallujah – College of Administration and Economics

Muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq

Key words:

Foreign reserves, economic inflation, autoregression, Iraq.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	24 Nov. 2025
Accepted	09 Dec. 2025
Available online	31 Dec. 2025

©2025 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Muhannad Khamis Abd
University of Fallujah

Abstract:

This research aimed to analyze the impact of foreign reserves on inflation in the Iraqi economy for the period 2004-2024. The study employed Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology to examine the relationship between the two variables. The results showed a long-term equilibrium relationship between them. The research also revealed an inverse effect of foreign reserves on inflation, meaning that higher foreign reserves lead to a lower inflation rate. However, this effect was weak, indicating that inflation in Iraq is influenced by other, more powerful factors, such as the exchange rate, money supply, oil prices, and the prevailing fiscal and monetary policies. The research recommends adopting a comprehensive and coherent package of economic policies (monetary, fiscal, and structural) rather than relying on a single tool, to address the root causes of inflation, not just its symptoms.

فاعلية الاحتياطي الأجنبي كأداة نقدية لامتناسخ التضخم في العراق للمدة (2004-2024)

ا.م.د. مهدي خميس عبد

جامعة الفلوجة - كلية الإدارة والاقتصاد

Muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq

المستخلص

هدف البحث إلى تحليل أثر الاحتياطي الأجنبي على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)، اعتمد البحث على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لاختبار العلاقة بين المتغيرين وقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين. كما كشفت عن وجود تأثير عكسي للاحتياطي الأجنبي على التضخم، أي أن ارتفاع الاحتياطي الأجنبي يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم غير أن هذا التأثير كان ضعيفاً، مما يشير إلى أن التضخم في العراق يتأثر بعوامل أخرى أكثر قوة، مثل سعر الصرف وعرض النقود وأسعار النفط والسياسات المالية والنقدية المتبعة ويوصى البحث إلى ضرورة تبني حزمة سياسات اقتصادية شاملة ومتناسقة (نقدية، مالية، هيكلية) بدلاً من الاعتماد على أداة واحدة، لمعالجة جذور التضخم وليس أعراضه فقط.

الكلمات المفتاحية: الاحتياطي الأجنبي، التضخم الاقتصادي، الانحدار الذاتي، العراق.

المقدمة:

تعد ظاهرة التضخم من القضايا الاقتصادية الكبرى التي تواجهها العديد من الاقتصادات، ولا سيما تلك المعتمدة على مصدر دخل أحادي مثل الاقتصاد العراقي، الذي يشهد تقلبات اقتصادية حادة بفعل الاعتماد شبه الكلي على عوائد النفط، ويُمثل الاحتياطي الأجنبي أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها السلطات النقدية في إدارة السياسة النقدية وامتصاص الصدمات الاقتصادية، والحفاظ على استقرار الأسعار، في هذا الإطار، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الاحتياطي الأجنبي والتضخم في العراق، حيث يشهد الاقتصاد العراقي تحولات هيكلية وتحديات كبيرة منذ عام 2003، مما يجعل دراسة أثر هذا المتغير على استقرار المستوى العام للأسواق ذات أهمية بالغة لكل من صانعي القرار والباحث، ويسعى هذا البحث إلى تحليل الأثر الذي يلعبه الاحتياطي الأجنبي في التضخم في العراق للمدة (2004-2024)، باستخدام منهجية قياسية حديثة تسمح بقياس هذه العلاقة في الأجلين القصير والطويل، سعياً لتقديم رؤى تحليلية تساهم في تعزيز فهم آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تشكل ظاهرة التضخم تحدياً مركزياً للاقتصاد الكلي في العراق، حيث تتفاعل فيها مجموعة معقدة من العوامل. وعلى الرغم من امتلاك العراق لاحتياطيات أجنبية ضخمة ناتجة عن عوائد النفط، إلا أن تأثير هذه الاحتياطيات في كبح جماح التضخم يبدو غامضاً ومحدود الفاعلية لذا تبلورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما هو الأثر الحقيقي للاحتياطي الأجنبي على معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)، وما طبيعة واتجاه هذه العلاقة.

فرضية البحث:

يوجد ذو دلالة إحصائية للاحتياطي الأجنبي على معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)، لكن هذا الأثر محدود وضعيف نسبياً بسبب تأثير العوامل الهيكلية الأخرى في الاقتصاد العراقي

أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل أثر الاحتياطي الأجنبي على معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)، من خلال السعي لتحقيق الأهداف الفرعية التالية:
1. قياس طبيعة واتجاه العلاقة بين الاحتياطي الأجنبي والتضخم (ما إذا كانت علاقة طردية أم عكسية).
 2. اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين في الاقتصاد العراقي.
 3. تقدير سرعة تعديل العلاقة والعودة إلى حالة التوازن في الأجل الطويل بعد حصول أي صدمات.
 4. تقييم قوة التأثير مقارنة بالعوامل الهيكلية الأخرى المؤثرة في التضخم (مثل سعر الصرف وأسعار النفط) لتقديم تفسير لضعف هذا الأثر.
 5. تقديم توصيات تستند إلى النتائج المستخلصة لدعم متخذي القرار في السلطات النقدية.

منهج البحث:

- اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام الأدوات القياسية لتحليل البيانات السلوكية الزمنية، وذلك عبر المراحل التالية:
1. طبيعة البيانات: استخدام بيانات سنوية (2004-2024) تم تحويلها إلى بيانات ربع سنوية لزيادة درجة الحرية والدقة في التحليل.
 2. اختبارات الاستقرار: تطبيق اختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي-فولر الموسع ADF) للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات ومنع الانحدار الزائف.
 3. نموذج التحليل القياسي: استخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

حدود البحث:

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.
الحدود الزمانية: يغطي البحث المدة الزمنية (2004-2024).

هيكلية البحث:

يتكون هذا البحث من هيكلية متكاملة تبدأ بالمحور الأول الذي يمثل الإطار النظري والدراسات السابقة، حيث يستعرض المشكلة والأهداف والفرضيات والإضافة العلمية والأعمال السابقة. وينتقل إلى الأسس المفاهيمية والنظرية لكل من الاحتياطي الأجنبي والتضخم والعوامل المؤثرة فيهما. ثم يتعمق في المحور الثاني في الجانب التطبيقي من خلال تحليل البيانات واختبار النماذج القياسية وتطبيق منهجية ARDL وفحص الاستقرار والعلاقات طويلة الأجل. ويختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات العملية المستمدة من النتائج، مع ذكر المصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

الدراسات السابقة:

1. الكبيسي والخرابشة (2022): عنوان الدراسة: أثر الاحتياطي الأجنبي على التضخم في العراق للمدة (1990-2020) المنهجية: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وكان أهم النتائج: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطي الأجنبي والتضخم في الأجل الطويل، مع وجود أثر ضعيف في الأجل القصير.
2. العبادي ونعمة (2020): عنوان الدراسة: تحليل العوامل المؤثرة على التضخم في العراق مع إشارة خاصة للاحتياطي الأجنبي وإن المنهجية المتبعة تحليل الانحدار المتعدد وإن أهم النتائج:

- تأثير الاحتياطي الأجنبي على التضخم كان ضعيفاً مقارنة بعوامل أخرى مثل سعر الصرف وعرض النقود.
3. **السامرائي والحسيني (2023):** عنوان الدراسة: "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية وان المنهجية المتبعة : نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وان أهم النتائج: ضعف تأثير الأدوات النقدية التقليدية (بما فيها الاحتياطي الأجنبي) في معالجة التضخم في العراق بسبب الطبيعة الهيكلية للاقتصاد.
4. **محمد ورسن (2021):** عنوان الدراسة: العلاقة بين الاحتياطيات الدولية وأسعار الصرف وأثرها على التضخم: حالة العراق وان المنهجية المتبعة : تحليل السلاسل الزمنية باستخدام منهجية VAR وان أهم النتائج هي وجود تأثير غير مباشر للاحتياطي الأجنبي على التضخم عبر قناة سعر الصرف، مع تفوق تأثير سعر الصرف على تأثير الاحتياطي الأجنبي المباشر.

الإضافة العلمية للبحث:

1. تحديث المدة الزمنية: شملت الدراسة المدة (2004-2024) مما يجعلها من بين أولى الدراسات التي تغطي التطورات الاقتصادية الأكثر حداثة في العراق، بما في ذلك فترة ما بعد 2020 وتأثيراتها الملحوظة على الاقتصاد الكلي.
2. المنهجية المتقدمة: اعتمد البحث على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) والتي تتيح تحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل بشكل متزامن، وهي تقنية قياسية أكثر تطوراً مقارنة ببعض الأساليب التقليدية المستخدمة في دراسات سابقة.
3. عزل الأثر وتحليل القوة: سعى البحث إلى عزل الأثر المباشر للاحتياطي الأجنبي على التضخم وتقدير قوة هذا الأثر مقارنة بالعوامل الأخرى، مما يوفر تفسيراً كمياً أعمق لطبيعة العلاقة التي غالباً ما توصف بشكل انطباعي.
4. تقدير سرعة التكيف: قامت الدراسة بقياس سرعة تعديل المتغيرات والعودة إلى التوازن في الأجل الطويل من خلال معلمة تصحيح الخطأ (ECM)، وهو تحليل يضيف بُعداً زمنياً وديناميكياً لفهم استجابة التضخم.
5. تطبيق اختبارات التشخيص الشاملة: حرص البحث على التأكد من متانة النتائج من خلال تطبيق مجموعة من اختبارات التشخيص الدقيقة مثل اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey) واختبار تجانس التباين (ARCH).

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للاحتياطي الأجنبي والتضخم

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي للاحتياطي الأجنبي

1. مفهوم الاحتياطي الأجنبي:
أولاً: مفهوم الاحتياطي الأجنبي
يشير الاحتياطي الأجنبي إلى الأصول الدولية التي تحتفظ بها البنوك المركزية والسلطات النقدية بشكل رئيسي بالعملة الأجنبية المقبولة عالمياً، وذلك لاستخدامها في مواجهة الاختلالات المحتملة في ميزان المدفوعات، والتدخل في سوق الصرف للحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية، وتغطية الالتزامات المالية الخارجية (الصندوق الدولي، 2021: 15).
2. مكونات الاحتياطي الأجنبي: (البنك المركزي العراقي، 2023: 22)
 - أ- الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية (كالدولار الأمريكي واليورو والين الياباني)
 - ب- احتياطيات الذهب وفقاً للأسعار العالمية السائدة
 - ت- حقوق السحب الخاصة (SDRs) في الصندوق الدولي
 - ث- الاحتياطي الموجود لدى صندوق النقد الدولي
3. وظائف الاحتياطي الأجنبي: (العيساوي، 2020: 78)

- أ- وظيفة وقائية: حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية المفاجئة
- ب- وظيفة تمويلية: تمويل العجز في ميزان المدفوعات
- ت- وظيفة استثمارية: تحقيق عائد على الفائض من الاحتياطيات
- ث- وظيفة ثقة: تعزيز ثقة المستثمرين والأسواق الدولية بالاقتصاد الوطني
4. أهمية الاحتياطي الأجنبي: تتمثل الأهمية الاستراتيجية للاحتياطي الأجنبي في كونه:
 - أ- درع وقائي ضد الصدمات الاقتصادية: من خلال
 - يعمل كصمام أمان لمواجهة الأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية المفاجئة
 - يساعد في حماية الاقتصاد من تقلبات أسعار العملات وأسواق رأس المال العالمية (الخبير، 2022: 45)
 - ب- أداة دعم لاستقرار سعر الصرف: عن طريق
 - يمكن البنك المركزي من التدخل في سوق الصرف للحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية
 - يحد من التقلبات الحادة في سعر الصرف التي تؤثر على الأسعار المحلية (البنك الدولي، 2023: 28)
 - ت- مؤشر ثقة للمستثمرين والدائنين:
 - يعكس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية
 - يشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الصندوق العربي، 2021: 63)
 - ث- مصدر تمويل في أوقات الطوارئ:
 - يمول الواردات الأساسية في فترات انخفاض الإيرادات
 - يسد العجز في ميزان المدفوعات عند الحاجة (المركزي العراقي، 2023: 37)
 - ج- أداة لدعم السياسة النقدية:
 - يساعد في تحقيق أهداف السياسة النقدية وخاصة استقرار الأسعار
 - يعزز مصداقية البنك المركزي في إدارة النظام النقدي (التميمي، 2020: 82)
- ثانياً: الإطار النظري والمفاهيمي للتضخم الاقتصادي:
1. مفهوم التضخم الاقتصادي : يعرف التضخم الاقتصادي بأنه الارتفاع المستمر والواسع النطاق في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات في اقتصاد ما ، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية (صندوق النقد الدولي، 2022: 88)
2. أنواع التضخم الاقتصادي: يمكن تقسيم أنواع التضخم الى الاتي : (البنك المركزي العراقي، 2023: 45)
 - أ- التضخم الطلب: يحدث عندما يتجاوز الطلب الكلي العرض الكلي.
 - ب- التضخم التكاليف: ينتج عن ارتفاع تكاليف الإنتاج والمدخلات.
 - ت- التضخم المستورد: ينشأ بسبب ارتفاع أسعار الواردات والسلع المستوردة.
 - ث- التضخم المفرط: حين ترتفع الأسعار بمعدلات فلكية تفقد العملة قيمتها.
3. أسباب التضخم الاقتصادي: (السامرائي، 2021: 123)
 - أ- أسباب نقدية: مثل التوسع في عرض النقود بوتيرة تتجاوز نمو الإنتاج.
 - ب- أسباب هيكلية: تشمل اختلالات العرض والطلب في القطاعات الاقتصادية.
 - ت- أسباب خارجية: كتقلبات أسعار الصرف وأسعار السلع في الأسواق العالمية.
 - ث- أسباب مالية: مثل العجز الكبير في الموازنة العامة وطرق تمويله.
4. آثار التضخم الاقتصادي: (الغيساوي، 2020: 92)
 - أ- آثار اقتصادية: توزيع الدخل بشكل غير عادل وتهديد الاستقرار المالي.
 - ب- آثار اجتماعية: انخفاض مستوى معيشة محدودي الدخل وتآكل المدخرات.
 - ت- آثار استثمارية: زيادة عدم اليقين وتراجع الثقة بالاقتصاد الوطني.

المحور الثاني: تحليل العلاقة بين الاحتياطي الاجنبي والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)

تُظهر البيانات في الجدول (1) تطور إجمالي الاحتياطي الأجنبي (بالمليار دولار) ومعدل التضخم السنوي (بنسبة مئوية) في العراق خلال المدة المدروسة ويمكن من خلال هذه البيانات تتبع العلاقة بين تغيرات الاحتياطي الأجنبي واتجاهات التضخم، حيث تشهد الفترات تغيرات واضحة في كلا المتغيرين، مما يبرز أهمية تحليل هذه الديناميكيات لفهم السياسات النقدية والاقتصادية المنفذة.

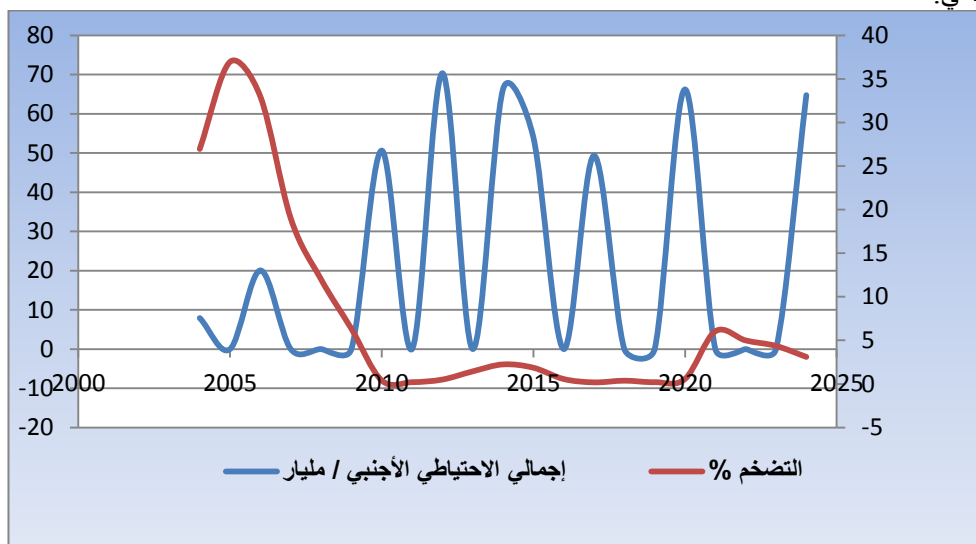
الجدول (1) تطور إجمالي الاحتياطي الاجنبي والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

السنة	إجمالي الاحتياطي الأجنبي / مليار	التضخم %
2004	7.91	26.96
2005	12.20	36.96
2006	20.05	32.96
2007	31.45	19
2008	50.10	12
2009	44.33	6.33
2010	50.62	0.4
2011	61.03	0.2
2012	70.33	0.5
2013	77.75	1.44
2014	66.28	2.24
2015	53.99	1.86
2016	45.30	0.56
2017	49.32	0.18
2018	64.62	0.37
2019	65.72	0.2
2020	66.22	0.57
2021	63.52	6.04
2022	64.22	4.99
2023	66.62	4.36
2024	64.74	3.1

المصدر: النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2024)

يُظهر الجدول (1) تطوراً ملحوظاً في العلاقة بين الاحتياطي الأجنبي ومعدل التضخم في العراق خلال المدة 2004-2024 في السنوات الأولى (2004-2008)، شهد الاقتصاد ارتفاعاً سريعاً في الاحتياطي الأجنبي من 7.91 إلى 50.10 مليار دولار، بينما انخفض التضخم من 26.96% إلى 12%. هذا يعكس تحسناً في الاستقرار الاقتصادي بعد عام 2003 خلال المدة 2009-2020، استقر التضخم عند مستويات منخفضة (أقل من 7%) رغم تقلبات الاحتياطي الأجنبي. بلغ الاحتياطي ذروته عام 2013 (77.75 مليار دولار) بينما كان التضخم عند 1.44% فقط. لكن الملاحظ أن انخفاض الاحتياطي خلال 2014-2016 (إلى 45.30 مليار) لم يؤد إلى ارتفاع التضخم، مما يشير إلى وجود عوامل أخرى مؤثرة. المدة 2021-2024 شهدت تحولاً مهماً، حيث ارتفع التضخم بشكل ملحوظ (من 0.57% عام 2020 إلى 6.04% عام 2021) رغم استقرار الاحتياطي حول 65 مليار دولار. هذا يشير إلى تغير في طبيعة العلاقة بين المتغيرين، حيث أصبحت العوامل الهيكلية والداخلية أكثر تأثيراً على التضخم.

يلاحظ مما تقدم ان العلاقة العكسية بين المتغيرين واضحة في معظم المدة، لكنها تختلف في القوة والتأثير. كما أن استقرار التضخم عند مستويات منخفضة خلال 2009-2020 رغم تقلبات الاحتياطي يؤكد فرضية البحث حول ضعف هذا الأثر مقارنة بالعوامل الأخرى وان التحليل الكمي للبيانات يؤكد وجود علاقة عكسية غير مستقرة بين المتغيرين، حيث يتأثر التضخم بعوامل أخرى أكثر قوة مثل سعر الصرف والسياسات المالية وأسعار النفط، ويمكن توضيح مسار الاحتياطي الأجنبي والتضخم الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث بالاستعانة بالشكل البياني (1) الآتي:



الشكل (1) : تطور الاحتياطي الأجنبي ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2024-2004)
 المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

يظهر التحليل الزمني للعلاقة بين الاحتياطي الأجنبي والتضخم في العراق للمدة (2004-2024) تطوراً مهماً يمكن تقسيمه إلى أربع مراحل رئيسية في المرحلة الأولى (2004-2008)، يلاحظ وجود علاقة عكسية واضحة بين المتغيرين، حيث ارتفع الاحتياطي الأجنبي من حوالي 8 مليارات دولار إلى 50 مليار دولار، بينما انخفض التضخم من 27% إلى 12%، مما يعكس تحسناً في الظروف الاقتصادية بعد عام 2003 أما المرحلة الثانية (2009-2013) فقد شهدت استمراراً للعلاقة العكسية ولكن بوتيرة مختلفة، حيث بلغ الاحتياطي الأجنبي ذروته عام 2013 مسجلاً 78 مليار دولار، بينما انخفض التضخم إلى أدنى مستوى له عند 1.4% عام 2011 أما في المرحلة الثالثة (2014-2020)، تراجع الاحتياطي الأجنبي بشكل ملحوظ بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط والظروف الأمنية، حيث انخفض من 66 مليار دولار عام 2014 إلى 45 مليار دولار عام 2016، ومع ذلك حافظ التضخم على استقراره عند مستويات متدنية. أما المرحلة الرابعة (2021-2024) فقد شهدت تحولاً مهماً، حيث ارتفع التضخم بشكل ملحوظ من 0.6% عام 2020 إلى 6% عام 2021، ثم استمر عند مستويات أعلى من 4% رغم استقرار الاحتياطي الأجنبي حول 65 مليار دولار، مما يشير إلى ضعف تأثير الاحتياطي الأجنبي على التضخم في هذه المرحلة وهيمنة العوامل الهيكلية والداخلية على ديناميكية الأسعار.

المحور الثاني: تحليل أثر العلاقة بين الاحتياطي الاجنبي على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)

أولاً: متغيرات البحث والتوصيف الدالي

من أجل اختبار فرضيات البحث وتحقيق اهدافه، تم تحديد المتغير المستقر (الاحتياطي الاجنبي) والمتغير التابع (التضخم)، وكما في الجدول التالي.

الجدول (2) متغيرات الدراسة

الرمز	الدلالة	التوصيف
FR	الاحتياطي الاجنبي	مستقل
INF	التضخم	تابع

المصدر: اعداد الباحث.

وبناء على الاطار النظري للدراسة فانه يجب اختبار العلاقة التالية:

$$y = a + \beta_1 X_1 + \dots + \beta_n X_n \quad (1)$$

حيث يمثل (Y) المتغير التابع ويمثل (X) المتغير المستقل

ثانياً: نتائج اختبار استقرارية لمتغيرات الدراسة

تم تحويل البيانات الى ربع سنوية من خلال برنامج Eviews 10 وعلى هذا الاساس تم اجراء الاختبارات على السلاسل الزمنية من اجل الوصول الى الاستقرارية، ملحق (1).

الجدول (3) اختبار ديكي فولر (ADF) عند المستوى الأصلي

AT LEVEL			
		FR	INF
With Constant	t-Statistic	-2.4360	-3.4892
	Prob.	0.1352	0.0107
		n0	
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9797	-2.9247
	Prob.	0.6035	0.1604
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5842	-3.7490
	Prob.	0.8406	0.0003
		n0	*

Significant at the 10%; ()Significant at the 5%; (*) Significant at the 1% (*) and (no) Not Significant

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الجدول (4) اختبار ديكي فولر (ADF) عند الفرق الأول

AT LEVEL			
		d(FR)	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-9.1788	-3.3870
	Prob.	0.0000	0.0144
		*	
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.3872	-4.1667
	Prob.	0.0000	0.0078

		*	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.0000	-3.0973
	Prob.	0.0000	0.0023
		*	*
(*)Significant at the 10%; ()Significant at the 5%; (*) Significant at the 1% and (no) Not Significant			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج 10 Eviews

ومن نتائج الجدول (4) أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع أن متغير التضخم غير مستقر عند المستوى ويستقر عند الفرق الأول في حين أن متغير الاحتياطي الأجنبي لم يكن مستقراً عند المستوى أيضاً وفق بعض النماذج، مما يجعل منهجية ARDL مناسبة لاحتواء مزيج من المتغيرات (0)I وهذا ما يوضحه جدول (3)، وعلى هذا الأساس نستخدم أسلوب الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة ARDL

ثالثاً: تحليل نتائج تقدير العلاقة بين (الاحتياطي الأجنبي والتضخم)

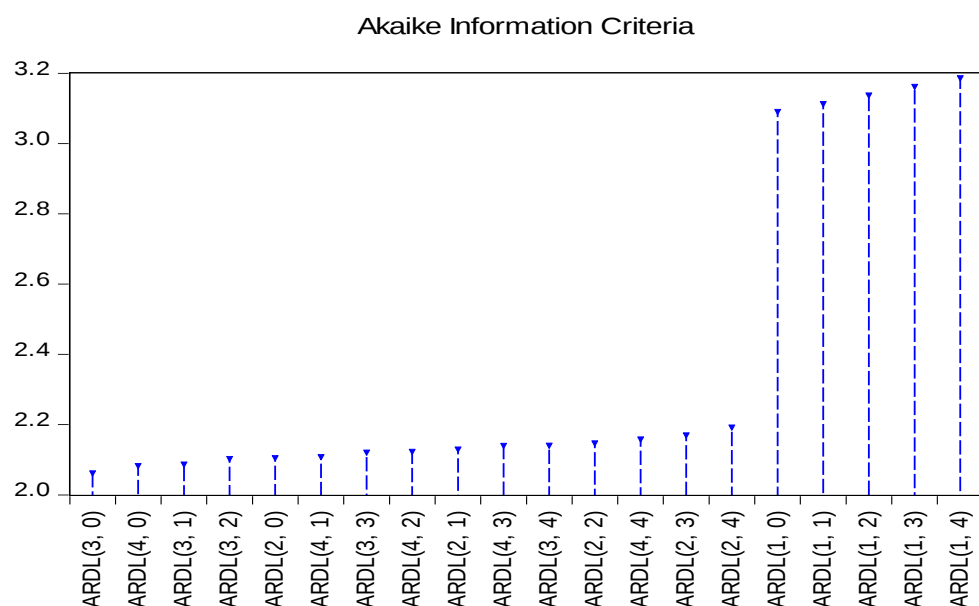
1. التقدير الأولي لنموذج ARDL: يظهر الجدول (5) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL للعلاقة بين الاحتياطي الأجنبي والتضخم وكما يلي.

الجدول (5) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL بين الاحتياطي الأجنبي والتضخم

Dependent Variable:INF				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(3,0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	1.534503	0.113071	13.57120	0.0000
INF(-2)	-0.596398	0.128567	-4.638808	0.0000
INF(-3)	-1051.334	325.8059	-3.226873	0.0020
FR	1757.828	598.7246	2.935955	0.0047
C	-719.6582	318.8519	-2.257029	0.0276
R-squared	0.996554	Mean dependent var		7.036265
Adjusted R-squared	0.996372	S.D. dependent var		10.93485
S.E. of regression	0.658623	Akaike info criterion		2.062410
Sum squared resid	32.96761	Schwarz criterion		2.210216
Log likelihood	-78.52761	Hannan-Quinn criter.		2.121712
F-statistic	5493.922			
Durbin-Watson stat	2.05			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج 10 Eviews.

تظهر نتائج الجدول (5) ، والشكل (2) أن نموذج ARDL الملائم هو (3,0) لقياس العلاقة بين الاحتياطي الأجنبي والتضخم ومن خلال تقدير نموذج نلاحظ أن قيمة (R) بلغت 99% هذا يعني أن المتغير المستقل يفسر التغير الحاصل بالمتغير التابع بقيمة 99% وأن 1% هي تعود الى عوامل خارج النموذج الى جانب خلو النموذج من مشكلة الارتباط لان قيمة دوربن واتسون هي (2) هذا يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط .



الشكل (2) نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج ARDL لمعادلة الاحتياطي الاجنبي والتضخم
 المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

2. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك: يظهر الجدول (6) نتائج اختبارات الحدود بين الاحتياطي الاجنبي والتضخم.

الجدول (6) نتائج اختبار الحدود بين الاحتياطي الاجنبي والتضخم

Test Statistic	Value	K
F-statistic	7.443334	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

تظهر نتائج اختبارات الحدود بين الاحتياطي الاجنبي والتضخم وجود تكامل مشترك لان قيمة F المحسوبة اكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية (1%).

3. نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل.

يظهر الجدول (7) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل وفق نموذج ARDL للعلاقة بين الاحتياطي الاجنبي والتضخم وكما يلي:

الجدول (7) تقدير الاستجابة الطويلة والقصيرة الاجل للعلاقة بين الاحتياطي الاجنبي والتضخم

ECM Regression				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	0.532917	0.105165	5.067441	0.0000
D(INF(-2))	0.242906	0.097254	2.497657	0.0147
CointEq(-1)*	-0.038063	0.007951	-4.787236	0.0000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FR	-0.161983	0.185386	-0.87375	0.3850
C	12.55443	11.20954	1.119978	0.2663
C	93429164	92007488	1.015452	0.3139

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من نتائج جدول (7) نجد الآتي:
 أ- تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من الاحتياطي الأجنبي إلى التضخم في العراق خلال المدة (2004-2024)، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى أقل من (1%)، إذ تشير المعلمة العودة إلى التوازن خلال (-0.03) من الزمن.
 ب- تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير عكسي ضعيف بين الاحتياطي الأجنبي والتضخم وهذا يعني إن ارتفاع الاحتياطي الأجنبي لها تأثير في انخفاض التضخم في العراق خلال المدة (2004-2024) لكنه ضعيف لتأثر التضخم بعوامل أخرى المتمثل بعنصر الصرف وعرض النقود وأسعار النفط والسياسة المالية المتبعة في العراق.

4. **التحقق من صلاحية النموذج - نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين**
 يظهر الجدول (8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة الاحتياطي الأجنبي والتضخم.

الجدول (8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين الاحتياطي الأجنبي والتضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.691469	Prob. F(2,74)	0.5040
Obs*R-squared	1.485987	Prob. Chi-Square(2)	0.4757
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.932183	Prob. F(1,78)	0.1685
Obs*R-squared	1.933823	Prob. Chi-Square(1)	0.1643

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews10.

كما يظهر من الجدول (8) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين. لأن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم إمكانية رفض فرضية عدم

الاستنتاجات:

خلص البحث إلى جملة من الاستنتاجات كان أهمها الآتي:

- 1 ضعف الأثر المباشر: يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية للاحتياطي الأجنبي على التضخم في العراق للمدة (2004-2024)، إلا أن هذا الأثر محدود وضعيف، مما يؤكد أن الاحتياطي الأجنبي ليس العامل الحاسم في كبح التضخم في الاقتصاد العراقي.
- 2 هيمنة العوامل الهيكلية: تتأثر ديناميكية التضخم في العراق بعوامل أخرى أكثر قوة، أبرزها سياسات سعر الصرف، وحجم العرض النقدي، وتقلبات أسعار النفط العالمية، وطبيعة السياسة المالية التوسعية، مما يضعف من فاعلية الاحتياطي الأجنبي كأداة نقدية منفردة.
- 3 وجود علاقة توازن طويل الأجل: توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاحتياطي الأجنبي والتضخم، حيث يؤكد اختبار التكامل المشترك وعلامة تصحيح الخطأ (ECM) السالبة والمعنوية على وجود مسار توازني بين المتغيرين يستغرق وقتاً للعودة إليه بعد الصدمات.

- 4 تباطؤ سرعة التعديل: تشير قيمة معلمة تصحيح الخطأ (-0.038) الصغيرة والمحسوبة في النموذج إلى بطء شديد في عملية تصحيح الاختلال والعودة إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، مما يزيد من استمرارية فترات عدم الاستقرار في مستوى الأسعار.
- 5 تغير طبيعة العلاقة زمنياً: أظهر التحليل الزمني تبايناً في قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين عبر المراحل المختلفة، حيث تلاشت العلاقة العكسية الواضحة في السنوات الأولى لتحل محلها هيمنة العوامل الهيكلية والداخلية في المراحل اللاحقة، خاصة بعد عام 2021.

التوصيات:

خلص البحث الى مجموعة من التوصيات كان اهمها الاتي:

- 1 تبني سياسات شاملة: ضرورة تبني حزمة سياسات اقتصادية شاملة ومتناسقة (نقدية، مالية، هيكلية) بدلاً من الاعتماد على أداة واحدة، لمعالجة جذور التضخم وليس أعراضه فقط.
- 2 تنويع أدوات السياسة النقدية: حث البنك المركزي العراقي على تنويع أدواته للسيطرة على التضخم، مع التركيز على إدارة سعر الصرف بمرونة والتحكم في عرض النقود، وعدم الاعتماد بشكل أساسي على الاحتياطي الأجنبي.
- 3 معالجة الاختلالات الهيكلية: العمل على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، وذلك من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، مما يحد من تأثير التقلبات الخارجية في الأسعار المحلية.
- 4 تعزيز فعالية إدارة الاحتياطي: تحسين فعالية إدارة الاحتياطي الأجنبي واستثمار فائضه في مشاريع استثمارية منتجة تعزز جانب العرض في الاقتصاد، بدلاً من دوره التقليدي في الدفاع عن سعر الصرف فقط.
- 5 تعزيز الشفافية والسيطرة المالية: تعزيز الشفافية في السياسة المالية وفرض رقابة أكثر فعالية على الإنفاق الحكومي للحد من التمويل التضخمي للعجز في الموازنة، والذي يشكل ضغطاً مستمراً على المستوى العام للأسعار.

المصادر:

1. البنك الدولي (2023). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. واشنطن.
2. البنك المركزي العراقي (2023). التقرير الاقتصادي السنوي. بغداد.
3. التميمي، علي (2020). السياسة النقدية وإدارة الاحتياطي الأجنبي. دار المعرفة، بغداد.
4. الخبير، مصطفى (2022). إدارة الاحتياطيات الدولية في الاقتصادات الناشئة. مجلة الاقتصاد والتجارة.
5. السامرائي والحسيني، (2023) السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية - جامعة صلاح الدين.
6. السامرائي، علي (2021)، اقتصاديات النقود والبنوك. دار الكتب العلمية، بغداد.
7. الصندوق الدولي (2021)، دليل إحصاءات ميزان المدفوعات والوضع الاستثماري الدولي. واشنطن.
8. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2021). تقرير الموارد المالية العربية. الكويت.
9. صندوق النقد الدولي (2022). تقرير الاستقرار المالي العالمي. واشنطن.
10. العبادي ونعمة (2020)، تحليل العوامل المؤثرة على التضخم في العراق مع إشارة خاصة للاحتياطي الأجنبي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية والمالية.
11. العيساوي، حسن (2020)، التحليل الاقتصادي الكلي. دار المعرفة، بغداد.

12. العيساوي، حسن (2020)، السياسة النقدية وإدارة الاحتياطيات. دار الكتب العلمية، بغداد
13. الكبيسي والخرابشة (2022)، أثر الاحتياطيات الأجنبية على التضخم في العراق للمدة (1990-2020)، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية
14. محمد ورسن (2021)، العلاقة بين الاحتياطيات الدولية وأسعار الصرف وأثرها على التضخم: حالة العراق ، المجلة العربية للاقتصاد القياسي.